

الاجابة النموذجية عن امتحان الدورة العادية في مقياس العقود الخاصة 1

للمجموعة (ب)

1 - من خصائص عقد البيع ، أنه عقد رضائي ، يقع فقط على نقل ملكية الشيء من البائع إلى المشتري ، و عليه فهو يتفق مع عقد الاجار في خاصية الرضائية.(5.6 ن).

صحيح من خصائص عقد البيع أنه عقد رضائي صحيح ، إذ يكفي لانعقاده تطابق ارادتي البائع و المشتري ، طالما حصل تراضي المتعاقدان على طبيعة العقد ، وحددوا الشيء المباع تحديدا يميذه عن غيره، و الثمن ، و من دون اشتراط شكلية معينة ، إلا إذا اشترط القانون ذلك كما هو الشأن في بيع العقار بحيث لainعقد العقد الا باتخاذ الشكلية المطلوبة (الكتابة الرسمية والشهر).

غير أن وقوع البيع فقط على نقل ملكية الشيء من البائع إلى المشتري خطأ ، إذ يقع أيضا على حق مالي آخر مقابل ثمن نقدي ، وهو مانصت عليه المادة 351 من القانون المدني ، حق الانفاق و الحقوق الذهنية حق المؤلف ، و كذا الحقوق الشخصية كحالة الحق بعوض (بمقابل).

أما عن أن عقد البيع يتفق مع عقد الاجار في خاصية الرضائية خطأ ، إذ وبموجب المادة 467 مكرر من القانون المدني ، يعتبر عقد الاجار عقد شكلي ، إذ يشترط لانعقاده - إلى جانب الرضائية - أن يكون مكتوبا و إلا كان باطلأ ، بحيث قد تكون الكتابة رسمية (في العقار بالإضافة إلى ضرورة شهره إذا زادت مدة عن اثنى عشرة شهرا) أو عرفية على أن يكون لها تاريخ ثابت حتى تكون حجة على الغير وفقا لحالات المادة 328 من القانون المدني .

2 - للمشتري - في جميع الأحوال - المطالبة بفسخ عقد البيع إذا لم يتحقق علمه الكافي بالمبوع.(3.5 ن).

خطأ ، فحسب المادة 352 من القانون المدني يكون للمشتري الحق في المطالبة ببطلان عقد البيع إذا لم يتحقق علمه الكافي بالمبوع باعتبار ارادته معيبة ، كما أن حق البطل لا يكون للمشتري في جميع الأحوال ، إذ يسقط في حالة إقرار المشتري بعلمه الكافي بالمبوع إلا إذا ثبت غش البائع ، بيان المبوع و أوصافه الأساسية، موت المشتري و التقادم.

3- يعتبر البائع قد نفذ التزامه بالتسليم دون الحاجة لانتقال الحيازة المادية للمبيع إلى المشتري .(5ن)

صحيح ، فبموجب المادة 367 من القانون المدني ، يتم التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري و اعلامه من البائع بذلك ، حتى يمكن من حيازته بما يمكنه من الانتفاع المقصود دون أي عائق ، ولا يشترط ان تنتقل اليه الحيازة فعلا واستلهاته على المبيع ماديا ، فالعبارة أن يكون متمكنا من الاستلاء عليه ، أو أن يتم (التسليم) باتفاق الطرفين على ان المبيع قد تم تسليمه من البائع الى المشتري فتتغير صفة الحائز الفعلي وذلك بأن يكون المشتري حائزا للمبيع قبل البيع وتتغير بالاتفاق دون الحاجة لاستلاء مادي جديد بحيث تظل الحيازة المادية كما كانت ، أو أن يظل البائع حائزا له بعد البيع لا كمالك لخروج هذه الصفة عنه بعد البيع ، إنما لصفة أخرى كالإيجار مثلا .

4 - يضمن البائع بموجب عقد البيع التعرض الصادر منه و التعرض الصادر من الغير .(5ن)

خطأ ، فحسب المادة 371 من القانون المدني ، يضمن البائع بموجب عقد البيع عدم التعرض الشخصي ، (ال الصادر منه سواء كان ماديا بقيامه باعمال مادية ومن دون أن يستند فيها الى حق يدعيه على المبيع ، او كان قانونيا بحيث يكون له فيه حق يدعيه على المبيع ، شريطة أن يقع فعلا و أن يؤدي الى حرمان المشتري من الانتفاع الكلي أو الجزئي به .

كما يضمن البائع عدم التعرض القانوني دون المادي الصادر من الغير و هو التعرض الذي يدعى فيه الغير حق على المبيع من خلال دعوى الاستحقاق المرفوعة منه على المشتري ، شريطة أن يقع التعرض فعلا ، أن يكون حق الغير ثابت له وقت البيع ، او آل اليه بعد البيع بفعل البائع .

ة
ا
ن
ر
ء
ا
ن
م
ه
ك
ع
و
ل
ف
ي
ج
ن
ك
ا
ق
ه
ل
ا
ل
ت
ر
ه
ل

ج " ف ي ل ح ا ل h ل ا ت ا ل y ل t w ة t e " A C ى ل ق ا ن t e ن

A
r